الأمــم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٢٧**

الثلاثاء، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد تشافيز
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/307/Rev.1 و S/2007/307/Rev.1/Add.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

07-44443 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/307/Rev.1 و S/2007/307/Rev.1/Add.1)

الرئيس (تكلم بالصينية): أرحب بحضور الأمين العام هذه الجلسة.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ من الممثل الدائم لغانا يطلب فيها، جريا على الممارسة المتبعة للمجلس، دعوة السيدة أليس مونغوا، المستشارة الأقدم للشؤون السياسية لبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة أليس مونغوا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة مونغوا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/468، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إيطاليا وبلجيكا وبيرو وسلوفاكيا وفرنسا والكونغو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2007/307/Rev.1، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها تقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن العملية المختلطة في دارفور، والوثيقة S/2007/307/Rev.1/Add.1، التي تتضمن التقديرات الأولية لتكاليف العملية المختلطة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان - كي مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بعد اتخاذه هذا القرار التاريخي وغير المسبوق. فمن خلال الإذن بنشر عملية مختلطة لدارفور، يبعث المجلس رسالة واضحة وقوية بأنه ملتزم بتحسين حياة أهل المنطقة وإنهاء هذا الفصل المأساوي في تاريخ السودان.

إن قرار اليوم هو تتويج لتعاون جاد ومضن داخل مجلس الأمن. وإنني أشيد بأعضاء المجلس على جهودهم هذه. واتخاذ القرار هو أيضا ثمرة تعاون صادق ومكثف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وإذ نستهل هذا الفصل الجديد، أشيد برجال ونساء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، الذين قدموا كل ما لديهم خدمة للسلام – ودفع بعضهم أغلى ثمن.

علينا الآن أن نمضي قدما، وبكل سرعة، للبناء على أعمالهم. ويجب أن ننشئ عملية حفظ السلام المعقدة والحيوية هذه التي أذن بها المجلس اليوم. ويدرك المجلس التحديات الإدارية واللوجستية والتشغيلية الخطيرة التي يجب التغلب عليها لإنشاء البعثة المختلطة. ويجب أن نكرس أنفسنا تماما لنشر بعثة ستحدث أثرا واضحا وإيجابيا في حياة أهل دارفور. ولهم الحق في أن يتوقعوا ذلك ولا أقل منه.

إن التحضير للعملية جار منذ مطلع هذا العام. وقرار اليوم سيعطي زخما أكبر لجهودنا. وإذا أردنا أن نحقق الهدف الطموح الذي حدده القرار وأن نتولى السلطة في دارفور قبل نهاية العام، يجب على المجلس أن يظل منخرطا في العمل. ويجب على الدول الأعضاء، خاصة البلدان المساهمة بالقوات والشرطة، أن تقدم كل الدعم. ويجب المساهمة بقوات إضافية قادرة. ويجب وضع أنظمة دعم. ويجب إنشاء هياكل القيادة. وتعلم الحكومات الوطنية من تجربتها أن ذلك يستغرق وقتا. لكن الوقت ليس في صالحنا.

والأمر ذو الأهمية المماثلة هو الدعم الثابت والمستمر من حكومة السودان. فإن لم تكن الحكومة شريكا حسنة النية في هذه المبادرة، ستفشل العملية. ونتوقع ذات الشيء من حركات التمرد.

وفي حين ندرك أهمية قرار اليوم، ونضاعف جهودنا الجماعية لتعزيز حفظ السلام في دارفور، يجب أن نعترف أيضا بأنه لا يمكن أن نتوصل إلى حل دائم لهذا الصراع إلا من خلال عملية سياسية.

لقد ضاعف المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جهودهما، وسيعقدان اجتماعا مع الأطراف في أروشا في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ومن الأهمية بمكان أن يسفر اجتماع أروشا عن نتائج إيجابية، وذلك لتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات، والتوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق سلام. ولا يمكننا وقف أعمال العنف والدمار التي عانت منها دارفور لأكثر من ثلاث سنوات إلا بهذه الطريقة.

سوف نبني السلام من خلال المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية والحفاظ على السلام على أرض الواقع بوجود حفظة السلام التابعين لنا. وأتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع أعضاء المجلس، ومع الاتحاد الأفريقي وجميع الحكومات المعنية ونحن نقترب من تحقيق هدفنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بالإجماع الذي يأذن بنشر البعثة المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. كما نرحب بحضور الأمين العام معنا اليوم، ونشيد بالعمل الذي قام به مع الرئيس كوناري، رئيس الاتحاد الأفريقي، للتوصل إلى اتفاق مع حكومة السودان بشأن هذه القضية.

ويصح لي اليوم أن أشيد بالعمل المنجز والتضحيات التي قدمها الجنود والموظفون الآخرون الذين خدموا في بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور على مدى السنوات الثلاث الماضية. لقد كانوا حفظة سلام دون سلام للحفاظ عليه.

إن استبدال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بعملية مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هو خطوة هامة إلى الأمام، ولكن لكي يترسخ السلام ويدوم في دارفور يجب أن تكون العملية المختلطة جزءا من نهج أشمل. وهذا ما أوضحه رئيس وزراء بلادي ورئيس فرنسا ساركوزي في باريس قبل ١٠ أيام. ولقد ركز رئيس الوزراء براون على دارفور خلال عطلة نهاية الأسبوع، وأمس مع الرئيس بوش، واليوم مع الأمين العام. فلا توجد أولوية في السياسة الخارجية لحكومة بلادي أكبر من ذلك.

إن التحدي الذي نواجهه متعدد الأوجه. فهو يتطلب رد فعل مماثلا، يشمل اتخاذ إجراءات عاجلة على المسارات السياسية والأمنية والإنسانية. ويجب أن ينصب التركيز الآن على ضمان التوصل إلى تسوية سياسية في دارفور تشرك جميع أطراف الصراع. ونحن نشيد بجهود مبعوثي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونتعهد لهما بدعمنا الكامل لاجتماع أروشا في الأيام المقبلة وفي الفترة الحاسمة القادمة.

ويجب أن نكثف الجهود لضمان وصول المساعدات الإنسانية للتخفيف من معاناة ٤ ملايين شخص يعتمدون على المعونة في دارفور. ويجب أن نضمن انتشار قوة كبيرة وعتيدة وفعالة ومتماسكة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الأشهر المقبلة لحماية المدنيين ومنع الهجمات المسلحة من أية جهة ولإعطاء الأمل والأمن لسكان دارفور. وهذا هو ما أذنا به اليوم. إنها عملية لا مثيل لها في الحجم والتعقيد والأهمية.

والمجلس يدعو جميع أطراف الصراع وجيران السودان والمجتمع الدولي الأوسع إلى دعم هذا الجهد. إننا ندعو إلى التعاون، ونرحب بالدليل على التعاون الذي شهدناه حتى الآن، خصوصا من حكومة السودان.

لقد بذل مقدمو القرار جهودا كبيرة للتشاور مع حكومة السودان خلال التفاوض على هذا القرار. واتخاذه بالإجماع هو إشارة قوية من المجلس إلى أننا نتوقع ونريد التعاون من جميع الأطراف في السودان، وأن التعاون ينبغي أن يتطور وينمو. إن السبيل المرسوم في هذا القرار هو سبيل التعاون مع السودان – مع حكومته وجميع الأطراف في السودان – ومع الاتحاد الأفريقي وكل الأمم المتحدة.

لكننا ندعو أيضا إلى الامتثال. فالقرار يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن أداء الأطراف في الامتثال لجميع متطلبات هذا القرار الشامل. وإذا لم يتحقق الامتثال ستكون هناك عواقب لذلك. وكما أكد رئيس وزراء بلادي والرئيس الفرنسي، سنحكم على جميع الأطراف وفقا للأفعال وليس الأقوال. ويحتاج قرار اليوم إلى المتابعة في جميع مجالات الجهد الدولي: السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية.

ولن تنتهي مأساة دارفور من خلال رفع ١٥يدا في هذه القاعة. فلن ينهي تصويتنا المعاناة. لكن قرار اليوم والإجراءات المنبثقة تتيح إمكانية إحداث بداية جديدة لدارفور. هذا هو أملنا؛ هذا هو هدفنا.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بالإجماع. إن إنشاء العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هو خطوة حاسمة في سعي المجتمع الدولي إلى وضع حد لمعاناة أهل دارفور وإعادة الاستقرار الدائم في هذه المنطقة من السودان. إنه يولّد أملا كبيرا لدارفور؛ والأمر يتوقف علينا الآن لتحويل هذا الأمل إلى واقع.

لقد جاء القرار نتيجة لعملية من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كانت مثالية من أوجه عديدة. فلقد أفضى هذا التعاون الرفيع المستوى إلى اتفاق أديس أبابا

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يثني على التزام الأمين العام الشخصي، الذي أرحب به في هذه الجلسة، والعمل الجاد الذي قام به رئيس اللجنة التابعة للاتحاد الأفريقي في هذا المسعى. وكان هذا القرار كذلك ثمرة الجهد المشترك الذي بذله المجتمع الدولي، وكانت ضمنه الأطراف الرئيسية المعنية بدارفور التي عبئت للرد بصورة قوية وحاسمة على التحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي تطرحها هذه الأزمة.

وقامت فرنسا بجزء تام من هذا الجهد وذلك بعقد اجتماع في باريس بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه لكل المشاركين في فريق الاتصال الموسع المعني بدارفور؛ وبالاشتراك مع المملكة المتحدة في إعداد نص القرار الذي اتخذناه اليوم؛ وبالعمل النشط، بالتعاون الوثيق مع كل شركائنا في مجلس الأمن، لضمان اعتماد هذا النص بشكل سريع، مثلما تعهد بذلك رئيس فرنسا ورئيس وزراء المملكة المتحدة في ٢٠ تموز/يوليه.

وخلال العملية، آثر وفد بلدي ووفد المملكة المتحدة إشراك السودان، الذي تضطلع حكومته بمسؤولية هامة عن تنفيذ القرار. وننوي مواصلة العمل مع السلطات في الخرطوم لضمان إمكانية النشر السريع للعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولإيجاد الظروف اللازمة لتكون عملية فعالة. وإننا نناشد الحكومة في الخرطوم وجميع أطراف الصراع التعاون التام لبلوغ تلك الأهداف. ولتحقيق ذلك، لا بد أن يحترم كل واحد وقف إطلاق النار احتراما تاما.

إننا ندرك جميعا أننا نواجه التحدي الكبير بصورة خاصة الذي يشكله الانتهاء من نشر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور كي نتمكن من إحداث فرق حقيقي على الأرض. ونظرا لكبر حجمها وطبيعتها المختلطة التي لم يسبق لها مثيل، ولقيادتها المشتركة بين منظمتين، وصعوبة المنطقة والحالة هناك، سوف تحتاج هذه البعثة التزاما خاصا وتعبئة مستمرة من جانب المجتمع الدولي، معتمدة في ذلك على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حيث تقع عليهما مسؤولية خاصة. وسوف تقف فرنسا إلى جانبهما.

وسوف نضطلع كذلك، خلال المرحلة الانتقالية القادمة في الميدان، بمسؤولية خاصة لمواصلة تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قبل أن تسلم مسؤولياتها إلى القوة المختلطة. ومن الضروري بصورة خاصة أن يتم الانتهاء من انتشارها في أقرب وقت ممكن. ونحن مدينون في ذلك لجنود البعثة، الذين يثني عليهم وفد بلدي. وبخصوص البعثة الأفريقية في السودان وهي أول بعثة تم نشرها، فلقد قامت بعمل رائع في ظل ظروف صعبة بصورة خاصة.

وفضلا عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، يجب علينا أن نسعى جاهدين لمواصلة عملنا المشترك في العديد من المجالات. أولا، علينا مهمة إنسانية لمساعدة شعب دارفور. وفي هذا الصدد، تود فرنسا أن تثني على الـ ١٣ ٠٠٠ من العاملين في المجال الإنساني هناك. ويجب على جميع الإطراف أن تدعم عملهم وتقدم لهم التسهيلات بصورة تامة، لاسيما الحكومة السودانية، عملا بالإعلان الصادر بصورة مشتركة عن تلك الحكومة والأمم المتحدة. ويجب أن تتوقف الهجمات غير المقبولة على السكان بصورة قاطعة.

ثانيا، يجب علينا أن نعمل على تسوية سياسية وذلك بالتعاون التام مع وسيطي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يان إلياسون وسالم أحمد سالم. وترحب فرنسا بالقرارات التي تم اتخاذها في طرابلس بشأن مفاوضات السلام. ويجب أن تبدأ المفاوضات فورا بين الحكومة السودانية وحركات

المتمردين، بما في ذلك التي لم تنضم إلى عملية السلام. إننا ندعوهم إلى الانضمام إلى العملية في أقرب وقت ممكن.

وختاما، يجب أن نعمل على التخفيف من حدة العواقب الوخيمة لأزمة دارفور على المنطقة، لاسيما على شرقي تشاد وشمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى. وفرنسا، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، تقف على أهبة الاستعداد للعمل لكسب الدعم لقوة الشرطة الدولية في الميدان ولتوفير الأمن للأشخاص المشردين واللاجئين في هذين البلدين. ونزمع مواصلة العمل لتحقيق هدفنا بالإسراع في اتخاذ القرارات التي تمليها الحالة الخطيرة التي يتعرض لها السكان هناك.

وعلى المدى البعيد، يأمل وفد بلدي أن يسمح لنا تحقيق الظروف الآمنة بصورة سريعة وإحراز تقدم في الحوار السياسي بالتحرك قدما نحو إعادة الإعمار لأمد بعيد من خلال مشاريع عملية تحسن الحياة اليومية للسكان. ويجب علينا أيضا أن نعد العدة لذلك.

لقد أرسل مجلسنا اليوم إشارة قوية جدا بالتزامه الإجماعي باستعادة السلام والأمن إلى دارفور. ولقد اتفق المجتمع الدولي على تحقيق ذلك الهدف. وسوف تكون الأشهر القادمة حرجة للرد على التوقعات العالية التي خلص إليها قرار اليوم ولضمان ألا تكون دارفور، كما هي اليوم، مرادفا لليأس والإحباط والعنف. دعونا نكون على مستوى التحدي وذلك بالبقاء موحدين وبالإسهام والتعاون المشترك في هذا الجهد على المدى البعيد. وفرنسا مستعدة للقيام بذلك أكثر من أي وقت مضى.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يؤمن بأن القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن، والذي يخول فيه إنشاء عملية مختلطة بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ويطالب بتحقيق تسوية سلمية وسريعة للحالة هناك، هو قرار هام جاء في الوقت المناسب. ويجسد ذلك القرار التعاون الإيجابي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في دارفور.

إننا مقتنعون بأنه يمكن التوصل إلى تسوية من خلال الوسائل السلمية حصرا. ولا بد أن تصبح العملية السلمية شاملة بصورة حقيقية، مع الاحترام التام لسيادة السودان وسلامة أراضيه والتعاون البناء من قبل المجتمع الدولي مع القيادة السودانية في المجالين السياسي وحفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن انعكست هذه المبادئ، وبدعم فعال من روسيا، في نص القرار.

إننا نأمل أن يكون للعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أثر حقيقي في دفع عملية السلام في دارفور إلى الأمام. وفي نهاية المطاف، هذا هو الهدف الرئيسي لأنشطة حفظ السلام في دارفور، إلى جانب حماية السكان المدنيين بينما تتم المحافظة على خصوصيات السيادة لحكومة السودان. ونأمل أن تتم المحادثات المخطط إجراؤها مع مجموعات دارفور في الموعد المحدد لها وأن تنضم تلك المجموعات إلى اتفاق السلام بشان دارفور، الذي سوف تدعمه البعثة الجديدة بصورة فعالة. ويجب على جميع الأطراف السودانية أن تنفذ الالتزامات الخاصة بها.

لقد كان العمل على نص القرار طويلا ومكثفا. ونحن مسرورون لتمكن أعضاء مجلس الأمن من التوصل إلى اتفاق واتخاذ القرار المعني بهذه المسالة الهامة بتوافق الآراء. وإننا نثني على التفاعل البناء الناشئ بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان. ومن الأهمية بمكان أن نستمر في تعميقه وفي تعزيز الثقة المتبادلة من أجل النشر السريع والعمل الناجح للعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

السيد النصر (قطر): أشكركم، سيدي الرئيس. يتقدم إليكم وفد بلادي بالتقدير في يوم انتهاء رئاستكم لمجلس الأمن. فلقد كانت أمامنا في الفترة المنصرمة موضوعات في غاية الأهمية تجاه الإنسانية وحفظ الأمن والسلم الدوليين، نرجو أن نكون قد عملنا على معالجتها وفقا لما تمليه علينا ضمائرنا. وإن وفد بلادي ومنذ بداية عضويته في مجلس الأمن، كان ولا يزال حريصا كل الحرص على مراعاة العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكذلك الاعتبارات السياسية من منظورها الإيجابي، لخدمة الإنسانية، عند معالجة المجلس لسائر القضايا، بما في ذلك ما يتعلق بالسودان، الذي بادر بطلب المساعدة من الأمم المتحدة، لمعالجة بعض قضاياه الداخلية التي تحتاج إلى دعم بناء وشفاف من الأسرة الدولية.

وأرحب بالأمين العام معنا في هذه الجلسة الهامة.

لا يمكن لأحد أن ينكر أن السودان اتخذ خطوات إيجابية عديدة في الشراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تبينت بوضوح في موافقة الحكومة السودانية على نشر العملية المختلطة بدارفور وطلبها الصريح من المجلس خلال زيارته للخرطوم في حزيران/يونيه المنصرم، إصدار قرار يأذن بالعملية ويفي بتبعاتها. وإننا في هذا الصدد نشدد على مواصلة الزخم الموجود حاليا لتعزيز الشراكة الثلاثية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسودان. وإن كل ما يحتاجه السودان الآن هو استمرار نهج التشجيع، وكذلك الوفاء بالوعد الذي قطعه المجلس خلال مقابلة الحكومة السودانية، بالاستمرار في مساعدة هذا البلد مع احترام سيادته وحقه المشروع في نيل مساعدة المجتمع الدولي وإلزام الجهات المتمردة بنبذ العنف والانضمام لمسيرة السلام، وذلك للحفاظ على الإنجازات المحققة وحمايتها، بل والبناء عليها.

إن القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي اعتمدناه للتو يهدف إلى نشر العملية المختلطة في دارفور مع التأكيد على طابعها الأفريقي قدر الإمكان. ونحن نشكر زملاءنا الذين بادروا بطرح مشروع هذا القرار، لأخذهم في الاعتبار لمعظم مشاغلنا بعد أن كنا قد أعربنا عن التحفظات التي لدينا عليه. ونثني أيضا على الأخذ بعين الاعتبار للعديد من الشواغل التي كانت لدى السودان، خاصة في الساعات الأخيرة قبل طرح مشروع القرار للتصويت، حيث لمسنا تفهما وتجاوبا بناء من مقدمي المشروع. ونثني على هذا التجاوب الذي أدى إلى تقريب وجهات النظر، والتوصل إلى تسوية ساعدتنا على اعتماد هذا القرار ونحن نشجع أشقاءنا السودانيين على استمرار تعاونهم مع الأمم المتحدة لأجل تنفيذه، وعدم التردد في طلب أي مساعدة قد تكون هامة لتذليل عقبات التنفيذ، وذلك من منطلق العمل الجماعي القائم على التعامل مع كل قضية في حدودها دون خلط مع قضايا أخرى. وذلك هو السبيل الأمثل لخدمة الإنسانية، ولتعزيز دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين. وبناء على كل ما سبق، قررنا التصويت مؤيدين للقرار.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إن سلوفاكيا كانت أحد الموقعين على مشروع القرار وترحب باعتماده بإجماع مجلس الأمن تعبيرا عن الالتزام القوي من المجتمع الدولي بإعطاء الأولوية لحل أزمة دارفور. وقد كانت سلوفاكيا تتابع بقدر كبير من القلق مأساة دارفور ومعاناة السكان المدنيين وبخاصة النساء والأطفال. ونري ضرورة إنهاء هذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة علي وجه السرعة نظرا لتداعياتها الإقليمية الخطيرة. إن اعتماد هذا القرار يشكل في نظرنا خطوة أساسية في هذا الاتجاه.

ونشعر بغبطة بالغة لما يجسده هذا القرار من مظاهر الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وهو أمر بالغ الأهمية لنجاح العملية المختلطة. وختاما، فإننا ندعو

كل الأطراف في الساحة السودانية إلى تيسير النشر السريع للقوات المختلطة وإلى التعاون الكامل مع المجتمع الدولي لإيجاد حل مستدام ونهائي لأزمة دارفور.

السيد فيربكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): صوتت بلجيكا مؤيدة القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بشأن الحالة في دارفور وترحب باعتماده اليوم. ونحن موقنون بأن هذه لحظة حاسمة في أعمال مجلسنا هذا في سعيه لمعالجة الأزمة التي نكبت دارفور. إن هذا القرار، إذ يأذن بنشر أول قوة مختلطة لحفظ السلام، يقف دليلا قويا على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلي أهمية هذا الظرف فإننا نرحب باعتماد القرار بالإجماع. وتود بلجيكا الإشادة هنا بالدور الحاسم الذي قام به الاتحاد الأفريقي والأعضاء الأفارقة في المجلس.

إلا أن مسؤوليتنا لا تنتهي عند هذا الحد. ذلك أن مجلس الأمن، بإنشائه عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة في دارفور وإعطائها ولاية متينة وهيكل قيادة فعالا،قد أضاف أداة بالغة الأهمية فيما يتعلق بأمرين هما حماية السكان المدنيين المعرضين للخطر وإيجاد حل للأزمة الراهنة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا تحملت كل الأطراف في العملية السياسية مسؤوليتها في الأمر.

وبتلك الروح، ستسعى بلجيكا في الأسابيع والشهور المقبلة إلى دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام – الذي أرحِّب بوجوده هنا – بغية التنفيذ العاجل لحزمة الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ونشر ودعم العملية المختلطة، وكذلك جهود الوساطة السياسية التي يبذلها.

السيد خليل زادة (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أرحب بوجود الأمين العام. وأرى في حضوره هنا تعبيرا عن عزمه علي العمل لحل أزمة دارفور.

إن الولايات المتحدة لسعيدة لقرار المجلس بإعطاء إذنه وتكليفه بأن تنشأ عملية حفظ سلام مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إقليم دارفور بالسودان. وستكون لهذه القوة، ولاية قوية في مجال حماية المدنيين وتطبيق اتفاق السلام بدارفور. وهذه البعثة المختلطة هي أكبر عملية تقوم بنشرها الأمم المتحدة طوال تاريخها. فقوة حفظ السلام البالغ عددها ٠٠٠ ٢٦ من الأفراد العسكريين والشرطة تبشر بالقيام بدور محوري في إنهاء معاناة أهل دارفور. لقد كانت الخسائر البشرية في الأرواح هائلة، تجاوزت ٠٠٠ ٢٠٠ قتيل جراء الصراع المسلح بالإضافة إلي مليونين شردوا من ديارهم وقراهم إلى معسكرات داخل وخارج البلاد. إن هؤلاء الأشخاص المشردين جد ضعفاء أمام الهجمات وسوء التغذية والأمراض التي يتعرضون لها، ويحتاجون إلى مساعداتنا العاجلة.

إن الولايات المتحدة تستنكر المعاملة الوحشية التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء في دارفور. وقد أعطى الشعب الأمريكي منذ عام ٢٠٠٥ أكثر من بليوني دولار في إطار الإغاثة الإنسانية والتنمية، وتأتي العملية المختلطة لتقدم نمطا جديدا وفريدا للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، واعتماد هذا القرار يشكِّل أوج الجهود المكثفة التي بذلها كثيرون في المجتمع الدولي خلال الأشهر الماضية ويجب الآن تنفيذ القرار دون إبطاء.

ستستقطب العملية المختلطة أغلب قواتها في المرحلة الأولى من بين صفوف بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية في السودان ومن حزمتي الدعم الخفيف والثقيل المقدمتين من الأمم المتحدة لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي ويتوجب نقل السلطة من البعثة إلى العملية المختلطة علي وجه السرعة. إن المرحلة الانتقالية أساسية لأنها تجمع بين موارد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحت قيادة وتحكم موحدين. وهي ستمكّن أيضا من نشر قوات مختلطة إضافية بشكل سريع ودعم

القوات الموجودة في الميدان. ويمكن أن يحدث الانتقال قبل نهاية عام ٢٠٠٧، ونحن ندعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى تسريع العملية الانتقالية.

إن المجلس باعتماده هذا القرار يكلف بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وقواها وقائدها وأفرادها بتنفيذ ولايتهم مستخدمين كل السلطات الموكلة إليهم. وتتمتع القوة المختلطة بموجب الفصل السابع من الميثاق بسلطة استخدام القوة لمنع الهجمات وحماية المدنيين ولمنع أي عرقلة لتنفيذ اتفاق السلام في دارفور.

ويتحتم على حكومة السودان وغيرها من الأطراف الموقعة على الاتفاق الامتثال بشكل كامل لاتفاق السلام في دارفور. ويقضي الاتفاق، في جملة أمور أخرى، بمنع شن الهجمات على المدنيين وحمايتهم من التحرشات وأعمال الخطف والترهيب أو تعرضهم للأذى. كما يمنع الاتفاق إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية وتقييد حرية حركة الأشخاص والسلع ونشر الدعاية العدائية والتحريض على الأعمال العسكرية.

ويجب على الأطراف أن تمتثل أيضا لمتطلبات هذا القرار، الذي يطلب بدوره الامتثال للاتفاقات ذات الصلة. ونحن ندعو حكومة السودان وكل أطراف الصراع في دارفور إلى التعاون الكامل في تنفيذ هذا القرار وجميع القرارات ذات الصلة، والوقوف الفوري للهجمات على المدنيين، وإتاحة الوصول الكامل وبدون أي عراقيل للمساعدات الإنسانية، والمشاركة الكاملة في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز السلام.

وستواصل الولايات المتحدة جهودها للتشجيع على تحقيق تسوية سياسية شاملة تحظى بالتأييد الواسع وتمثل الحل الطويل الأجل الوحيد لأزمة دارفور. وندعو بصفة خاصة الرئيس البشير إلى إبداء أكبر قدر من التعاون في نشر القوات الجديدة لحفظ السلام. ويحدونا الأمل في أن يمثل هذا القبول للقوة صفحة جديدة من هذا التعاون مع المجتمع الدولي. وإذا لم يمتثل السودان لاتفاق دارفور، وإذا لم يمتثل لهذا القرار، فإن الولايات المتحدة سوف تلجأ إلى الاعتماد السريع لتدابير أحادية الجانب ومتعددة الأطراف.

في ٢٩ أيار/مايو قطع الرئيس بوش وعدا لشعب دارفور. فقد أعلن أن ”الولايات المتحدة لن تحول أنظارها عن هذه الأزمة التي تشكل تحديا لضمير العالم“. واليوم قد تصرف المجلس واتخذ خطوة هامة صوب وضع حد لهذه الأزمة من خلال الإذن بنشر قوة لحفظ السلام في دارفور. وأمام السودان اليوم الخيار بأن يسلك طريق التعاون أو يختار موقف التحدي. وبينما تتجه جميع الأنظار إلى المجلس لكي يساعد على حماية المدنيين في دارفور، فإنها تتطلع أيضا إلى السودان، ونحن نتطلع إلى حكومته لكي تختار الطريق الصحيح وتسلك طريق السلام.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن إيطاليا، بوصفها أحد مقدمي القرار الحالي، يسرها بصفة خاصة الرسالة القوية التي يوجهها اعتماد هذا القرار الهام بالإجماع. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على الدور الحيوي الذي أداه خلال الأشهر الماضية لتمكيننا من الوصول إلى المرحلة التي وصلنا إليها اليوم. فقد أبدى تصميما راسخا ورؤية سياسية واضحة.

ولا يمثل هذا القرار نهاية بل بداية للالتزام الجديد للمجتمع الدولي. والتحدي الحقيقي الآن هو تنفيذ القرار. وإننا نثق بتعاون كل الأطراف المعنية، وبصورة خاصة من جانب حكومة السودان.

وعلينا ألا نستهين بالتحديات التي تنتظرنا. فهذه ستكون أكبر عملية حفظ سلام قائمة في أفريقيا، وستكون

أيضا أكثر العمليات تكلفة للأمم المتحدة. ويجب أن نكون جميعا مستعدين للاضطلاع بأدوارنا.

وتمثل قوة حفظ السلام عنصرا أساسيا في الإجراءات الدولية الرامية إلى استعادة السلام في دارفور. ولكن، كما جرى التنويه، فإن الحل المستدام للصراع لا يمكن أن يكون سوى حل سياسي. ولذلك، فإننا نكرر تأكيد أقصى دعمنا للجهود المبذولة لتنشيط العملية السياسية بقيادة مبعوث الأمم المتحدة، السيد يان إلياسون، ومبعوث الاتحاد الأفريقي، السيد سالم أحمد سالم. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل في أن يشهد الاجتماع المقبل في أروشا مشاركة كل حركات التمرد الرئيسية، الأمر الذي سيوفر منصة لمفاوضات لاحقة مع حكومة الخرطوم.

وعلينا أن نكون على وعي دائم بالأهمية الأساسية للمسارين الآخرين في إطار نهجنا الشامل: المسار الإنساني ومسار التنمية، وهما أساسيان في المساعدة على تهيئة الظروف لإرساء السلام المستدام في المنطقة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في أعقاب الاعتماد بالإجماع للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، نود أن نعرب عن تقديرنا للنهج البناء الذي اتخذته كل الوفود في مجلس الأمن، ولا سيما مقدمو مشروع القرار، في التغلب على التحفظات السابقة والنهج الإيجابي الذي أظهروه إزاء الشواغل التي أبداها وفد السودان أثناء صياغة هذا القرار غير المسبوق، والذي نعتقد أنه أرسى الأساس المطلوب لتحقيق نتيجة ناجحة.

وقد جاء هذا القرار نتيجة مباشرة للاستنتاجات التي توصل إليها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومة السودانية خلال الاجتماع المعقود في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وقد تم الاتفاق على أنه ينبغي لجهود المساعدة للسودان ودارفور أن تسير على ثلاث جبهات عريضة: تنشيط العملية السياسية، وإعلان وتعزيز وقف إطلاق النار، وتحديد الطريق إلى الأمام بالنسبة لحفظ السلام. ولذلك، فإن مجلس الأمن إذ يعتمد اليوم هذا القرار بشأن العملية المختلطة، لا بد له من الاستمرار في دعم العملية السياسية بقيادة المبعوثين الخاصين، السيدين يان إلياسون وسالم أحمد سالم. وفضلا عن ذلك، لا بد من بذل الجهود الآن من أجل تعزيز وقف إطلاق النار.

ولتحقيق التنفيذ الناجح للعملية المختلطة، فإنه من الأساسي أن تتلقى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان كل الدعم الممكن من المجتمع الدولي - بما في ذلك الدعم المالي والنشر السريع لمجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل - في مجال أدائها لولايتها.

وأخيرا، فإن تنفيذ القرار، الذي اعتمدناه من فورنا، ينبغي أن يستند إلى الشراكة الثلاثية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية. إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه من خلال هذه الشراكة يمكن للجهود التي عبر عنها هذا القرار أن تنجح وأن تساعد شعب دارفور في نهاية المطاف.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): نود بدورنا أن نحيي وجود الأمين بيننا وأن نشكره على بيانه. كما نود أن نشكر كل الذين اضطلعوا بالعمل الجاد من أجل اعتماد القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي يمهد السبيل أمام تنفيذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهو بمثابة خطوة إضافية في إطار جهود المجلس للتصدي الفعال للصراع في دارفور. وينبغي أن يكون هدفنا النهائي وضع حد للمعاناة التي ابتلي بها ضحايا هذا الصراع وضمان إحلال السلام في دارفور.

إننا لعلى ثقة بأن المجتمع الدولي باعتماده هذا القرار سيفي بالتزاماته بشأن تنفيذ العملية المختلطة. كما أننا ندعو حكومة السودان والأطراف الأخرى إلى الامتثال لأحكام القرار لمصلحة السلام والأمن في دارفور.

ويمثل اعتماد هذا القرار ذروة الجهود التي لا تكل التي بذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إطار التعاون من أجل تسوية الصراع، وينبغي ألا يتبدد الزخم الحاصل في عملية تحقيق السلام في دارفور.

كما ينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يواصلا التعاون في تسوية صراعات أخرى في القارة الأفريقية.

وفي الختام، فإن غانا ما فتئت تلتزم بتعزيز السلام والأمن في القارة الأفريقية، ولذلك، سوف تواصل القيام بدورها بغية تحقيق أهداف القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نرحب نحن أيضا بحضور الأمين العام في هذه الجلسة.

وجنوب أفريقيا ترحب باتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بالإجماع لنشر عملية حفظ السلام المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهي أول عملية من نوعها. ونثني على موافقة السودان على نشر تلك العملية المختلطة في دارفور، كما يرد تفصيلا في الاستنتاجات التي خلصت إليها المشاورات الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة مع حكومة السودان في أديس أبابا في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ونثني كذلك على جهود الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان من أجل نجاح نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعلى جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي ساعدت في نشرها.

إن القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) يضفي تعبيرا عمليا على الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي نأمل أن تحقق الكثير من أجل إيجاد أساس قوي لتعاون معزز بين المنظمتين. ونرى أن عملية سلام دارفور توفر الفرصة المستدامة الوحيدة لتسوية هذا الصراع، ونحث كل الأطراف على المشاركة بالكامل في اجتماع الوساطة الذي سيعقد في أروشا قريبا. وينبغي المحافظة على النهج الإيجابي والاستشرافي البناء والزخم الذي تحقق من خلال هذا القرار ونحن نشرع في هذه المهمة الصعبة لإحلال السلام في دارفور.

إننا نشجع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على الاستمرار في توفير روح القيادة والإبداع لضمان نشر القوة المختلطة في أسرع وقت ممكن.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أرحب بحضور الأمين العام معنا اليوم، وأن أعرب عن تقديري لقيادته والتزامه بحقوق الإنسان في منطقة دارفور.

إن القرار الذي اتخذه المجلس اليوم هو بلا شك مدعاة اعتزاز لهذه الهيئة الجامعة – مثلما ينبغي أن تفخر به كل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن جزء منها. كما أنه مبعث فخر للمجتمع الدولي، الذي أرقته هذه المسألة بشدة. ولكن، ينبغي أن يكون ذلك مبعث فخر للسودان حكومة وشعبا في المقام الأول.

ولكن يجب أن يكون واضحا أن ما أنجزناه اليوم في هذه القاعة ليس إلاّ البداية لعملية، وذروتها الحقيقية أو نجاحها يكمن في جلب السلام للسودان وفي احترام حقوق الإنسان في دارفور. ولن يتحقق ذلك إلاّ بمقدار تعزيزنا لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، بل والمساعدة في ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان والمنطقة برمتها. ولا يسعنا جميعا أن نشعر بالفخر حقا إلا إذا تحقق ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة.

أولا، أود أن أرحب بالأمين العام في هذه الجلسة، وأن أشكره على بيانه الهام. فعلى مدار الأشهر الأخيرة، لم يدخر الأمين العام جهدا من أجل حل مسألة دارفور. وأود أن أعرب عن تقديري له.

لقد اتخذ مجلس الأمن للتو القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بالإجماع للسماح بنشر عملية مختلطة للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة في دارفور. وجاء هذا القرار نتاج توافق في الآراء تم التوصل إليه من خلال الحوار والمشاورات بين الأطراف المعنية، وهو نتيجة طال انتظارها من قبل كل الأطراف.

وما فتئ الجانب الصيني يدعو دائما إلى تسوية سياسية لمسألة دارفور، معربا عن التزامه بسيادة السودان وسلامته الإقليمية، وبمشاركة الأطراف في الحوار والتشاور على قدم المساواة.

ولقد اضطلع كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدور بناء في هذه العملية. وفي الوقت نفسه، فإن مسألة دارفور ينبغي أن تعالج بشكل شامل. فالحفاظ على الأمن والاستقرار، وتعزيز العملية السياسية، وزيادة المساعدة الإنسانية والتركيز على النواحي الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل كلها عناصر متصلة، وينبغي أن تعالج جميعها بنفس القدر من الاهتمام. ونرى أن الزخم الإيجابي الذي تحقق في الأشهر الأخيرة بشأن مسألة دارفور يتيح فرصة فريدة ينبغي للمجتمع الدولي ألاّ يفوتها بغية الحث على إيجاد تسوية تدريجية وملائمة وشاملة لهذه المسألة.

والقرار المتخذ اليوم خطوة رئيسية إلى الأمام نحو حل مسألة دارفور. فلا يمكن حل تلك المسألة بدون جهود الحكومة السودانية التي يكتسي تعاونها الآن أهمية أكبر من أجل نشر العملية المختلطة وإنجاز ولايتها. وقد أبدى الجانب السوداني مرونة واتخذ تدابير فعالة من أجل تسوية المسألة، وينبغي أن ينال اعترافا وتقديرا كاملين بذلك من المجتمع الدولي.

وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه من خلال آلية الحوار الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسودان بشأن العملية المختلطة يمثل الشرط السياسي الذي اتخذ هذا القرار على أساسه. ولا بد من مواصلة إيلاء الاهتمام بالدور البناء لهذه الآلية الثلاثية والاستفادة الكاملة منها.

وفضلا عن ذلك، فإن القرار المتخذ اليوم هو نتاج الجهود التي بذلها أعضاء مجلس الأمن للتوصل إلى أرضية مشتركة مع تنحية الخلافات جانبا وتحقيق تفاهم وتوافق متبادلين. والصوت الواحد الذي تكلم به مجلس الأمن في الإذن بالعملية المختلطة يوفر ضمانة هامة لعملية حفظ السلام في دارفور.

وينبغي أن نشدد بشكل خاص على أن الغرض من هذا القرار هو الإذن بإطلاق العملية المختلطة، وليس ممارسة ضغط أو فرض جزاءات. وعلى مدار المفاوضات، لطالما شددت الصين على ضرورة أن يكون القرار بسيطا وواضحا، وأن يؤكد على الغرض الأساسي للمجلس – أي الإذن بنشر العملية المختلطة. ومن الواضح أن نص القرار ينطوي على إمكانية زيادة تحسينه، إلا أن الجانب الصيني يرى أن النسخة النهائية تعبر عن تلك الروح إلى حد بعيد. وعلى هذا الأساس، انضم الوفد الصيني إلى توافق الآراء وصوت لصالح القرار.

إن القرار الذي اتخذ اليوم ليس إلا الخطوة الأولى نحو تسوية كاملة لمسألة دارفور. أما الخطوة الرئيسية التالية فتتمثل في تطبيقه بأمانة. ومن خلال نشر العملية المختلطة، ينبغي لكل الأطراف أن تلتزم التزاما صارما بتوافق الآراء الثلاثي وألا تتعمد تأويل القرار بشكل خاطئ.

والزخم الإيجابي الراهن هو نتيجة عمل شاق، لذلك، يتعين على كل الأطراف المعنية أن تولي أهمية بالغة للثقة السياسية المتبادلة. ومع إطلاق العملية المختلطة، من الأهمية بمكان أن نعجِّل تنفيذ الخطة الثلاثية المراحل. وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، بوصفها قوة حفظ السلام الدولية الوحيدة في دارفور، ستضطلع بمهام صعبة وستواجه صعوبات جمة. وفي المستقبل القريب، ينبغي لمجلس الأمن أن يركز أولا على حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للبعثة والتنفيذ الكامل لمجموعة تدابير الدعم الخفيف والثقيل التي قررها الأمم المتحدة بهدف تعزيز قدرة البعثة من أجل إرساء أساس متين لنشر العملية المختلطة.

إن نشر عملية حفظ السلام ليس إلاّ جانبا واحدا من تسوية مسألة دارفور. وينبغي أن يستمر تنفيذ استراتيجية المسارين من خلال تعجيل العملية السياسية. والشرط الأساسي لتحقيق سلام واستقرار دائمين في دارفور هو تشجيع كل الفصائل في المنطقة على إبرام اتفاق للسلام الشامل وتطبيق ذلك الاتفاق.

والصين ترحب بنجاح مؤتمر طرابلس الثاني وتقدر وتدعم الجهود الكبيرة التي بذلها المبعوثان الخاصان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على التوالي. وكخطوة تالية ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة لإقناع الأطراف غير الموقعة وللضغط عليها للمشاركة في العملية السياسية. علاوة على ذلك، من المتفق عليه على نطاق واسع أن تدني مستوى التنمية يشكل سببا جذريا لأزمة دارفور. ويجب علينا أن نولي أهمية عليا للتأهيل والتعمير والتنمية في دارفور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع منظورا بعيد المدى وأن يرسم في موعد قريب استراتيجية إنمائية لدارفور بالتشاور مع حكومة السودان، وأن يقدم مدخلات أكثر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دارفور، بغية إحداث تحسين جوهري في حياة الناس والقضاء على مصدر الصراع.

لقد استأثرت مسألة دارفور باهتمام العالم. وإن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى تساعد كلها في حسم هذه المسألة. والصين يحدوها وطيد الأمل أن ترى تسوية مبكرة للمسألة بطريقة عادلة منصفة ملائمة. ونأمل أن يصبح القرار الذي اتخذ اليوم نقطة بداية جديدة للتعاون المحسن بين المجتمع الدولي وحكومة السودان، وأن ينهض نهوضا كبيرا بالعملية السياسية للتسوية الشاملة لمسألة دارفور. وإن الجانب الصيني سيواصل الاضطلاع بدور بناء ونشيط في العملية.

أستأنف الآن مهامي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ألس منغوا، من البعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيدة منغوا (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بنقل اعتذار المراقب الدائم للإتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، الموجود حاليا خارج نيويورك، فقد تعذر عليه حضور هذه الجلسة شخصيا. وقد طُلب مني أن أدلي بالبيان التالي أمام مجلس الأمن.

يود الاتحاد الأفريقي أن يشكر أعضاء المجلس والأمين العام على البيانات التي أدلوا بها في هذه الجلسة المسائية. ويرحب الإتحاد الأفريقي بالاعتماد الإجماعي للقرار ١٧٦٩(٢٠٠٧) بإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة). ويأتي هذا الاعتماد، كما يتذكر الأعضاء، عقب اعتماد مجلس السلام والأمن الأفريقي، في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قرارا يفوض بنشر عملية مختلطة للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن، على أساس تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (انظر S/2007/307/Rev.1)، حسبما تم شرحه وتوضيحه أثناء

المشاورات الفنية يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مع حكومة السودان.

ويتذكر الأعضاء أن مجلس السلام والأمن الأفريقي طلب في ذلك القرار بصورة عاجلة من مجلس الأمن الدولي أن يفوض على وجه السرعة بنشر عملية مختلطة للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة. وقرار اليوم يمثل معلما تاريخيا على طريق الجهود المشتركة لإيجاد حل طويل الأمد للصراع في دارفور، مثلما يمثل جهدا لتقوية العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وأثناء السنوات الثلاث الماضية سعى الاتحاد الأفريقي، رغم القيود المالية واللوجستية الشديدة التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، إلى بذل جهود مستدامة لتيسير حل الصراع في دارفور واستعادة سلام واستقرار دائمين في تلك المنطقة التي مزقتها الحرب. وبينما نتحرك صوب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة نود أن نغتنم هذه الفرصة لتكرار امتنان الاتحاد الأفريقي لجميع شركائنا ولمجلس الأمن الدولي على دعمهم القيم.

لا حاجة إلى التشديد على الأهمية الحاسمة لمواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ريثما يكتمل الانتقال إلى العملية المشتركة للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة.

ولئن كان اتخاذ هذا القرار إيذانا ببلوغ نقطة تحول، غني عن القول إن تحديات كثيرة ما زالت تنتظرنا وهي تتطلب مشاورات متواصلة وتعاونا بين كل أصحاب المصلحة. وإن الاتحاد الأفريقي ملتزم بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة وحكومة السودان في سبيل استحداث الآليات المطلوبة للإنشاء الفعلي للعملية المختلطة في دارفور. ونتمنى للروح البناءة التي سادت طيلة كامل الفترة التي سبقت اعتماد هذا القرار أن تستمر وأن تتعزز أثناء كل المراحل المقبلة بغية كفالة أعظم نجاح ممكن للعملية المختلطة في استعادة سلام وأمن دائمين في دارفور.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لتكرار نداء مجلس السلام والأمن الأفريقي الموجه إلى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لتقديم مساهمات سخية للبعثة المختلطة. ونحن على اقتناع بأن الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وفي حالات الصراع والأزمات الأخرى في أفريقيا ستساهم مساهمة كبيرة في بناء إطار عمل جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، من أجل صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن النهوض بالتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالصينية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.